تاريخ العرب والعالم

مجلة مصورة تبحث في التاريخ العربي

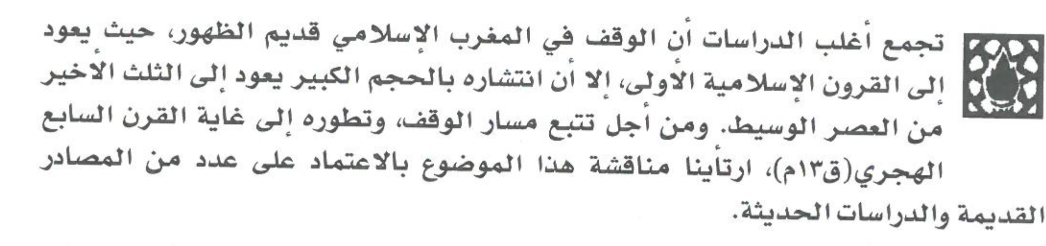
السنة الواحدة والثلاثون - المجلد ٣٥ - العدد ٢٤٩ - كانون الثاني - شباط ٢٠١١م الموافق صفر - ربيع الاول ١٤٣٢هـ

- الشاعر محمد يوسف حمود
- صيدا في العصور الفارسية
- مقررات سينودس الشرق الأوسط
- تطور وضعية الوقف في المغرب الإسلامي

تطور وضعية الوقف في المغرب الإسلامي

من الفتح إلى منتصف القرن السابع الهجري (ق١٣م)

د. عبيد بوداود



تجمع أغلب الدراسات أن الوقف في المغرب الإسلامي قديم الظهور، حيث يعود إلى القرون الإسلامية الأولى، إلا أن انتشاره بالحجم الكبير يعود إلى الثلث الأخير من العصر الوسيط. ومن أجل تتبع مسار الوقف، وتطوره إلى غاية القرن السابع الهجري(ق١٣م)، ارتأينا مناقشة هذا الموضوع بالاعتماد على عدد من المصادر القديمة والدراسات الحديثة.

يبدو أن مسلمي إفريقية والمغرب بدأوا يقبلون على الوقف منذ السنوات الأولى للفتح، ولقد بنت الأوقاف الأولى منشآت ومرافق ذات صلة وطيدة بتسيير عمليات الفتح، وتشجيع الفاتحين على الاستقرار. ولئن شحت المصادر التاريخية بالمعلومات الوافية بهذا الصدد، إلا أنها تحتفظ ولو بالقليل، من ذلك أن عبد الله أبي سرح، أو عبد الله بن الزبير، قام خلال غزوة العبادلة سنة ٢٧هـ/٦٤٧م ببناء مسجد قرب المكان الذي ينبت فيه القيروان فيما بعد، ولقد سمي هذا المكان- فيما بعد- بباب عبد الله، نسبة إليه، فيما يظهر وهو أحد أبواب القيروان. ثم جاء بعد ذلك بناء مسجد الأنصار حوالى سنة ٤٧هـ/ ٦٦٧ م، وينسب اختطاطه إلى رويفع بن ثابت الأنصاري(١) .

إن هؤلاء الأشخاص الثلاثة الذين ذكروا سالفا، هم من الصحابة رضوان الله عليهم- وهذا يعني أن المساجد الأولى التي تم اختطاطها بإفريقية، هي من بناء الصحابة. ثم جاء بعد ذلك دور التابعين، ويأتي على رأسهم عقبة بن نافع الفهري، مؤسس القيروان، ومسجدها الجامع سنة ٥٠ هـ/ ٦٧٠م، وحنش الصنعاني وأبي عبد الله علي بن رباح اللخمي، وكلاهما اختط دارا ومسجدا بالقيروان(٢) .

ويبدو أن القيروان، لم تكن أول قاعدة للمسلمين بإفريقية، وإنما هناك محاولة، ربما لم يكتب لها النجاح والاستقرار، وهي محاولة معاوية بن حديج بناء مدينة عند القرن، حيث أقام بها مدة إقامته بإفريقية، غير أن الموضع لم يعجب عقبة، فانتقل إلى موضع القيروان. والظاهر أن هذه المحاولة لم تتعد البداية البسيطة، فمعالم المدينة لم تظهر كاملة، وإلا لم يرد الخبر في صورة الشك. أما حفره أي معاوية بن حديج للآبار عند باب تونس بالقيروان فهو مشهور ومعلوم ويعود إلى حوالى سنة ٤٥ ه / ٦٦٥ م، وهي تسمى للآن بآبار حديج نسبة إلى أبيه (٣) .

اهتم المسلمون الفاتحون ببناء المواجل وحفر الآبار لتركيز عملية الفتح، ولضمان تدفق هذه المادة الحيوية، وربما تأسيا بالنماذج المبكرة لعمليات الوقف على عهد الصحابة- رضوان الله عليهم- منذ حياة الرسول- صلى الله عليه وسلم- ولقد تحدث البكري عن خمسة عشر ماجلا عموميا خارج القيروان بعضها من بناء هشام بن عبد الملك(٤) .

وفي العهد الأغلبي تنامت أعمال الوقف، لا سيما من قبل بعض أمرائها، «ويعتبر أبو إبراهيم أحمد أكثر بناة هذه الأسرة نشاطا، ويتجلى هذه النشاط في بنائه لمواجل القيروان والقصر القديم، ويذكر ابن الخطيب، أن بناءه للماجل الكبير بباب تونس في القيروان كان أعظم حسنة قام بها هذا الأمير، وقد شرع في بنائه سنة ٢٤٥هـ، وأتمه في سنة ٢٤٨ هـ(٥)» .

لم تقتصر هذه الأعمال الخيرية على الأمراء، بل ساهمت في هذه الأعمال، ومن بينها بناء مواجل ووقفها على المسلمين، مثلما قام به الفقيه عبدالله بن طالب(ت ٢٧٥هـ/ ٨٨٨م) من حفره بئرا للمسلمين قرب جامع القيروان. والبئران العذبان والجليلان اللذان حفرتهما سيدة مسلمة بمدينة تونس. والآبار التي حفرها قربة لله أبو يحي حشيش بن يحي (ت ٣٣٤هـ/٩٤٥م) بسلقطة (٦).

كذلك اهتم الأمراء الأغالبة بإنشاء القناطر على الوديان لتسهيل عبور المسافرين إلى الطرق المؤدية إلى القيروان. مثلما ينسب إلى زيارة الله بن إبراهيم، أنه بنى قنطرة أبي الربيع جنوبي مدينة القيروان، هذه القنطرة التي تضررت من شدة سيول سنة ٢٤٢هـ، ليقوم الأمير أبو إبراهيم أحمد بإعادة إصلاحها سنة ٢٤٨(٧).

ويذكر صاحب النفح، أنه رأى مصحفاً في المدينة المنورة، من الأوقاف الرستمية(٨)، وإن لم يحدد إلى أي الأمراء الرستميين ينسب، هذا إن كان يعني بالأوقاف الرستمية، الدولة الرستمية. وما من شك أن هذا الوقف فيه إشارة أنه كان للرستميين أوقافا مثلما كان موجودا لدى الأغالبة والأدارسة إلا أن المصادر، وهي على قتلها تكاد لا تلتفت إلى هذه المسألة.

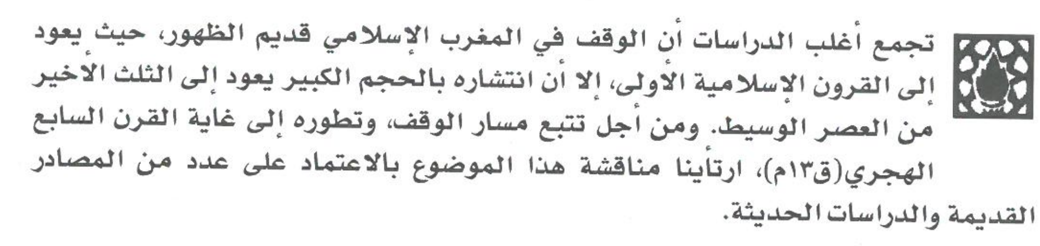
ويروي ابن الصغير حالة الدولة الرستمية، بعد الزيارة الأولى لوفد الخوارج المشارقة، وتقديمه للأموال مساعدة للدولة الفتية بقوله: «...ثم شرعوا في العمارة والبناء وإحياء الأموات وغرس البساتين وإجراء الأنهر واتخاذ الرحاء والمستغلات وغير ذلك...(٩)». فعملية إجراء الأنهر لا تختلف في طبيعتها ولا في مقصدها من حفر الآبار وبناء المواجل، لذلك قد نعدها من الأوقاف العمومية كذلك.

إن الرخاء الذي عرفته مدينة تيهرت على عهد عبد الرحمان بن رستم، هو الذي جعلها

تطور وضعية الوقف في المغرب الإسلامي

من الفتح إلى منتصف القرن السابع الهجري (ق١٣م)

د. عبيد بوداود



تجمع أغلب الدراسات أن الوقف في المغرب الإسلامي قديم الظهور، حيث يعود إلى القرون الإسلامية الأولى، إلا أن انتشاره بالحجم الكبير يعود إلى الثلث الأخير من العصر الوسيط. ومن أجل تتبع مسار الوقف، وتطوره إلى غاية القرن السابع الهجري(ق١٣م)، ارتأينا مناقشة هذا الموضوع بالاعتماد على عدد من المصادر القديمة والدراسات الحديثة.

يبدو أن مسلمي إفريقية والمغرب بدأوا يقبلون على الوقف منذ السنوات الأولى للفتح، ولقد بنت الأوقاف الأولى منشآت ومرافق ذات صلة وطيدة بتيسير عمليات الفتح، وتشجيع الفاتحين على الاستقرار. ولئن شحت المصادر التاريخية بالمعلومات الوافية بهذا الصدد، إلا أنها تحتفظ ولو بالقليل، من ذلك أن عبد الله أبي سرح، أو عبد الله بن الزبير، قام خلال غزوة العبادلة سنة ٢٧هـ/٦٤٧م ببناء مسجد قرب المكان الذي ينبت فيه القيروان فيما بعد، ولقد سمي هذا المكان- فيما بعد- بباب عبد الله، نسبة إليه، فيما يظهر وهو أحد أبواب القيروان. ثم جاء بعد ذلك بناء مسجد الانصار حوالى سنة ٤٧هـ/ ٦٦٧ م، وينسب اختطاطه إلى رويفع بن ثابت الأنصاري(١) .

إن هؤلاء الأشخاص الثلاثة الذين ذكروا سالفا، هم من الصحابة رضوان الله عليهم- وهذا يعني أن المساجد الأولى التي تم اختطاطها بإفريقية، هي من بناء الصحابة. ثم جاء بعد ذلك دور التابعين، ويأتي على رأسهم عقبة بن نافع الفهري، مؤسس القيروان، ومسجدها الجامع سنة ٥٠ هـ/ ٦٧٠م، وحنش الصنعاني وأبي عبد الله علي بن رباح اللخمي، وكلاهما اختط دارا ومسجدا بالقيروان(٢) .

ويبدو أن القيروان، لم تكن أول قاعدة للمسلمين بإفريقية، وإنما هناك محاولة، ربما لم يكتب لها النجاح والاستقرار، وهي محاولة معاوية بن حديج بناء مدينة عند القرن، حيث أقام بها مدة إقامته بإفريقية، غير أن الموضع لم يعجب عقبة، فانتقل إلى موضع القيروان. والظاهر أن هذه المحاولة لم تتعد البداية البسيطة، فمعالم المدينة لم تظهر كاملة، وإلا لم يرد الخبر في صورة الشك. أما حفره أي معاوية بن حديج للآبار عند باب تونس بالقيروان فهو مشهور ومعلوم ويعود إلى حوالى سنة ٤٥ ه / ٦٦٥ م، وهي تسمى للآن بآبار حديج نسبة إلى أبيه (٣) .

اهتم المسلمون الفاتحون ببناء المواجل وحفر الآبار لتركيز عملية الفتح، ولضمان تدفق هذه المادة الحيوية، وربما تأسيا بالنماذج المبكرة لعمليات الوقف على عهد الصحابة- رضوان الله عليهم- منذ حياة الرسول- صلى الله عليه وسلم- ولقد تحدث البكري عن خمسة عشر ماجلا عموميا خارج القيروان بعضها من بناء هشام بن عبد الملك(٤) .

وفي العهد الأغلبي تنامت أعمال الوقف، لا سيما من قبل بعض أمرائها، «ويعتبر أبو إبراهيم أحمد أكثر بناة هذه الأسرة نشاطا، ويتجلى هذه النشاط في بنائه لمواجل القيروان والقصر القديم، ويذكر ابن الخطيب، أن بناءه للماجل الكبير بباب تونس في القيروان كان أعظم حسنة قام بها هذا الأمير، وقد شرع في بنائه سنة ٢٤٥هـ، وأتمه في سنة ٢٤٨ هـ(٥)» .

لم تقتصر هذه الأعمال الخيرية على الأمراء، بل ساهمت في هذه الأعمال، ومن بينها بناء مواجل ووقفها على المسلمين، مثلما قام به الفقيه عبدالله بن طالب(ت ٢٧٥هـ/ ٨٨٨م) من حفره بئرا للمسلمين قرب جامع القيروان. والبئران العذبان والجليلان اللذان حفرتهما سيدة مسلمة بمدينة تونس. والآبار التي حفرها قربة لله أبو يحي حشيش بن يحي (ت ٣٣٤هـ/٩٤٥م) بسلقطة (٦).

كذلك اهتم الأمراء الأغالبة بإنشاء القناطر على الوديان لتسهيل عبور المسافرين إلى الطرق المؤدية إلى القيروان. مثلما ينسب إلى زيارة الله بن إبراهيم، أنه بنى قنطرة أبي الربيع جنوبي مدينة القيروان، هذه القنطرة التي تضررت من شدة سيول سنة ٢٤٢هـ، ليقوم الأمير أبو إبراهيم أحمد بإعادة إصلاحها سنة ٢٤٨(٧).

ويذكر صاحب النفح، أنه رأى مصحفاً في المدينة المنورة، من الأوقاف الرستمية(٨)، وإن لم يحدد إلى أي الأمراء الرستميين ينسب، هذا إن كان يعني بالأوقاف الرستمية، الدولة الرستمية. وما من شك أن هذا الوقف فيه إشارة أنه كان للرستميين أوقافا مثلما كان موجودا لدى الأغالبة والادارسة إلا أن المصادر، وهي على قلتها تكاد لا تلتفت إلى هذه المسألة.

ويروي ابن الصغير حالة الدولة الرستمية، بعد الزيارة الأولى لوفد الخوارج المشارقة، وتقديمه للأموال مساعدة للدولة الفتية بقوله:«...ثم شرعوا في العمارة والبناء وإحياء الأموات وغرس البساتين وإجراء الأنهر واتخاذ الرحاء والمستغلات وغير ذلك...(٩)». فعملية إجراء الأنهر لا تختلف في طبيعتها ولا في مقصدها من حفر الآبار وبناء المواجل، لذلك قد نعدها من الأوقاف العمومية كذلك.

إن الرخاء الذي عرفته مدينة تيهرت على عهد عبد الرحمان بن رستم، هو الذي جعلها

تتجر في العمران، ويقصدها الناس من كل فج عميق وعلى رأسهم التجار، وهذا ما دفع كل أهل مصر أو مذهب إلى بناء مسجد: «وهذا مسجد القرويين ورحبتهم، وهذا مسجد البصريين، وهذا مسجد الكوفيين...»[10].

إن هذه المساجد المتعددة، قد نعتبرها أول الأوقاف التي عرفتها الدولة الرستمية، في فترة مبكرة من تاريخها.

لم تتخلف دولة الأدارسة عن أعمال الوقف، وعلى رأسها بناء المساجد، ويذكر أن إدريس الأكبر لما افتتح مدينة تلمسان سنة ١٧٣هـ/ ٧٨٩م صُلحا، بنى مسجدا، وكتب على منبره: «باسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أمر به إدريس بن عبد الله بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وذلك في شهر صفر سنة أربع وسبعين ومئة[11]».

ومنذ ان اتخذ الادارسة مدينة فاس عاصمة لهم، على عهد إدريس الثاني، اتسع عمرانها وكثرت مساجدها. وكان أول مسجد أسسه إدريس الثاني بها، هو المسجد المعروف الآن بجامع الشرفاء[12]. وعمرت المدينة على عهد الادارسة ومن جاء بعدهم: «...فكثرت العمارات بها وكثرت الأرباض، واتصل البناء حولها من كل جهة، فبنيت بها الفنادق والحمامات والارحاء والمساجد والأسواق...[13]».

ومن أشهر أعمال الوقف بمدينة فاس على عهد الأدراسة بناء مسجد القرويين من قبل المرأة الصالحة فاطمة أم البنين بنت محمد الفهري القيرواني، والتي ورثت مالا جسيما من والدها، فأرادت أن تنفقه في وجوه البر، فاستقر رأيها على بناء جامع اتخذ اسم جامع القرويين. وشرعت في أعمال الحفر والبناء يوم السبت أول رمضان من سنة ٢٥٤هـ (٢ ديسمبر ٨٥٩م)[14]. ولقد قامت أختها مريم بنفس الحسنة ببنائها لجامع الأندلس: «فلم يزل المسجدان على ما بنتهما الأختان المذكورتان بقية أيام الأدارسة كلها حتى تقضت أيامهم، وتملكت زناتة على البلاد واستقام ملكهم بالمغرب، فبنوا الأسوار على رباط العدوتين الأندلس والقرويين، فزادوا في الجامعين القرويين والأندلس زيادة كثيرة حدودها ظاهرة باقية إلى الآن، وكثر الناس، وضاق مسجد الشرفاء بالناس لصغر فأزالوا عنه الخطبة وأقاموها بجامع القرويين لكبره وسعته، وصنعوا به منبرا من خشب الصنوبر وذلك في سنة خمس وأربعين وثلاثمائة[15]».

ومن أقدم المساجد بإفريقية، جامع الزيتونة الذي ينسب بناؤه إلى الوالي عبيد الله بن الحبحاب، والذي أسس عام هـ/٧٣٢م[16].

أما المسجد الجامع بتونس، فيعود إلى العهد الأغلبي، وأمر ببنائه الأمير أبو إبراهيم أحمد بن محمد بن الأغلب في سنة ٢٤٨هـ/٨٦٣م. وأتم بناءه أخوه زيادة الله الثاني الذي خلفه في الإمارة سنة ٢٤٩ هـ[17]. أما المسجد الجامع بسوسة فكان سابقا لجامع تونس، حيث تأسس عام ٢٣٦هـ/٨٥٠م على عهد الأمير أبي العباس محمد بن الأغلب، وقد أقيم في الطرف الشمالي الشرقي من المدينة، بالقرب من باب البحر[18].

بالإضافة إلى المساجد، أسس المسلمون العديد من القلاع والأربطة والحصون، لأغراض دفاعية، وكانت هذه المؤسسات في الغالب من إنشاء السلطات القائمة، إلا أن أعمال ترميمها لاستمرار نشاطها، والنفقة على مرتاديها من المجاهدين والطلبة تقاسمتها الحكومات المتعاقبة وأفراد المجتمع المحسنين. وكانت

☐ يعد مسجد القيروان الذي بناه عقبة بن نافع عند إنشاء المدينة من أهم معالمها .

هذه النفقات غالباً في شكل أوقاف. ومن أقدم هذه المحارس أو الأربطة بإفريقية محرس المنستير قرب سوسة. وقبل التعرض إلى هذا الرباط، نقف عند مدينة سوسة التي بنى سورها الأمير الأغلبي زيادة الله، وكان يقول: «ما أبالي ما قدمت عليه يوم القيامة وفي صحيفتي أربع حسنات بنياني مسجد الجامع بالقيروان وبنياني قنطرة الربيع وبنياني حصن مدينة سوسة وتوليتي أحمد بن أبي محرز قضاء إفريقية[١٩]». وكان داخل مدينة سوسة وخارجها العديد من المحارس والروابط:«وخارج مدينة سوسة محارس وروابط ومجامع للصالحين وداخلها محرس عظيم كالمدينة مسور بسور متقن يعرف بمحرس الرباط هو مأوى للأخبار والصالحين داخله حصن ثان يسمى القصبة وهو بجوفي المدينة متصل بدار الصناعة بسفح الجبل الذي هو في سنده شرقي وأعلى المدينة غربي ومدينة سوسة في سند عال ترى دورها من البحر[٢٠]».

اعتبر محرس المنستير أقدم محارس سوسة بل إفريقية كلها، بناه هرثمة بن أعين والي إفريقية من قبل هارون الرشيد سنة ١٨٠ه/٧٩٦م. ويصفه البكري في القرن الخامس الهجري: «وله في يوم عاشورا موسم عظيم ومجمع كثير. وبالمنستير البيوت والحجر والطواحين الفارسية ومواجل الماء. وهو حصن عالي البناء متقن العمل، وفي الطبقة الثانية منه مسجد لا يخلو من شيخ خير فاضل يكون مدار القوم عليه وفيه جماعة من الصالحين والمرابطين قد حبسوا أنفسهم فيه منفردين دون الأهل والعشائر... وكان أهل القيروان يخرجون إليهم بالأموال والصدقات الجزلة... وبقربه (أي المنستير) محارس خمسة متقنة البناء معمورة بالصالحين[٢١]».

اكتسبت المنستير أهميتها الإستراتيجية بالنظر إلى موقعها الجغرافي كميناء يقع بين سوسة والمهدية، اتخذه المسلمون رباطا في البداية لصد هجمات الروم البحرية. ومع مرور الوقت تضخم الرباط حتى تحول إلى مدينة عامرة آهلة بالسكان. ولقد كثرت الثروات المحبسة على المحرس وأهله. وهذا من العوامل التي شجعت على تزايد عدد سكانه. أما رباط سوسة المعروف بقصر الرباط، فهو من بناء الأمير الأغلبي زيادة الله بن الأغلب، أسسه في سنة ٢٠٦هـ/٨٢١م. ويقع هذا الرباط على خليج قابس، داخل أسوار المدينة، في القسم الأدنى من إفريقية[٢٢]».

ولقد جاء في وصف المنستير عند ابن حوقل، ما يلي: «وبين المهدية وسوسة رباط يسكنه أمة من الناس على مر الأيام والساعات يعرف بالمنستير، ويقصده أهل إفريقية لوقت من السنة فيقيمون به أياما معلومة ويحضر بفاخر الأطعمة ونفيس المآكل ويقيم جمعهم به مدة ثم يتفرقون إلى أوطانهم وهو على نحر البحر، وبينه وبين المهدية أيضاً قصر رباط يعرف بشقانص دونه عندهم في المنزلة، وهوحصين منيع وبه أيضاً أمة مقيمة على صيد السمك، وهما قصران عظيمان على حافة البحر للرباط والعبادة عليهما أوقاف كثيرة بإفريقية والصدقات تأتيهما من كل ارض[٢٣]».

يتبين من النص السالف الذكر، ما كان لهذه الرباطات من أوقاف جليلة المقدار، مخصصة لرمها وإصلاحها، وإعادة ساكنيها. وإن المهمة الأساسية التي أنشئت من أجلها أول مرة، وهي المهمة الدفاعية وتأمين الثغور، لم تعد تقتصر

عليها فقط، بعدما أصبح يرتادها العابدون والنساك للانقطاع إلى العبادة. وهذا تحول مهم في وظيفة الرباط في التاريخ الإسلامي، خصوصا وأن النص يعود إلى القرن الرابع الهجري(ق١٠م).

إن بني الاغلب اشتهروا ببناء القلاع والأسوار والمحارس لتأمين مدن إفريقية، حتى ان ابن خلدون يذكر أن أبا إبراهيم أحمد أنشأ حوالى عشرة آلاف حصن[٢٤] . ورغم ما يبدو على هذا الخبر من مبالغة واضحة فيما يخص عدد هذه الحصون، إلا أنه من ناحية أخرى يكشف عن توجه عام عرفته الإمارة الأغلبية، وهو تأمين البلاد، خصوصا وأنها تعد ثغرا إسلاميا كان يتهدده الخطر البحري الرومي في أية لحظة.

إن كل ما عرضناه إلى غاية الآن، يخص الأوقاف العمومية، أي التي وقفها المسلمون تحقيقا لأهداف خيرية وتأمينا لمصالح المسلمين العمومية، إلا انه يجب أن ننتبه انه إلى جانبها كان هناك نوع آخر من الأوقاف، تمثل في الأوقاف الخاصة أو الأهلية، هذه الأخيرة التي عرفها التاريخ الإسلامي منذ مرحلة مبكرة، والمتمثلة في الوقف على الأهل والذرية. وهناك إشكالية تطرح هنا، والمتمثلة في ندرة الأخبار، في غياب وصول العقود، وعدم التفات المصادر التاريخية إلى هذه الأمور إلا في النادر، إلى أن كتب النوازل لا سيما المتأخرة منها مثل نوازل البرزلي والمازوني والونشريسي، تتردد فيها الكثير من القضايا التي تهم الأحباس الأهلية، خصوصا وأن هذه المدونات لم تقيد فتاوى العلماء المعاصرين لها القريبين منها، وإنما استحضرت أمثلة من مراحل تايخية متباينة، وأحيانا تكون مبكرة من تاريخ الإسلام في بلاد المغرب.

إن كثرة تداول مسائل الحبس الأهلي في هذه المصنفات، قد تجعلنا نؤكد ما حاول الأستاذ نجم الدين الهنتاتي تبنيه من موقف للباحث ك.كهين، والذي يؤكد فيه أن الأوقاف الإسلامية قبل القرن ٥ه/١١م، كانت في أغلبها أحباس أهلية، وأن همها الاساسي تمثل في خدمة مصالح الأسرة[٢٥] .

وهناك مسألة في غاية الأهمية والتعقيد، وذات صلة مباشرة بالأوقاف في بلاد المغرب الإسلامي، وتتمثل في طريقة فتح هذه البلاد، وبالتالي الجهة التي يحق لها شرعا التصرف في هذه الاراضي بالبيع والشراء والتملك والوقف وغيره.

اختلف العلماء قديما وحديثا في هذه المسألة، وهو ما لخصه الناصري بقوله: «قال الشيخ أبو الحسن القابسي رحمه الله في شرح الموطأ في كتاب الجهاد منه: اختلفت الناس في أرض المغرب هل فتحت عنوة أو صلحا أو مختلطة: أي البعض عنوة والبعض صلحا على ثلاثة أقوال: الأول وهو الذي يظهر من رواية ابن القاسم عن مالك أنها فتحت بالسيف عنوة لأنه جعل النظر في معادنها للإمام، ولو صح ذلك لم يجز لأحد بيع شيء منها كأرض مصر لأنها فتحت بالسيف. الثاني: إنها فتحت صلحاً. صالح أهلها عليها، فإن كان كذلك جاز بيع بعضهم من بعض. الثالث : إنها مختلطة هرب بعضهم عن بعض وتركوها، فمن بقي بيده شيء كان له وهو الصحيح والله أعلم[٢٦]».

ولخص الدكتور محمد حسن اختلاف الفقهاء الأقدمون من طبيعة ملكية الأرض بإفريقية، ورصد موقف كل طرف بقوله: «ولئن ذهب ابن أبي زيد إلى أنه توجد بإفريقية أرض

ليست بصلحية ولا عنوية، فإن سحنون أقر بان التعامل في الأرض يكون حسبما جرت عليه العادة، فيتصرف أهلها تصرفا كاملاً في أموالهم، بيعا وشراء وصدقة وهبة ورهنا وتحبيسا، باستثناء بعض الأماكن التي تسمى الأخماس، وأخرى اغتصبت من أهلها ووقع استصفاؤها، أو جلا عنها أصحابها، ونزل بها قوم آخرون، فكل هذه كانت في حكم الأراضي العنوية. وكانت كلها معروفة لدى أهل إفريقية في عهد سحنون، وإن كان الناس بدؤوا يتناسون وضعيتها الأصلية، كما تناسوا من قبل أصحابها الأوائل، لكنها لم تنتقل بعد إلى ملكية كاملة [٢٧]».

تكشف لنا هذه الآراء عن تعقد وضعية ملكية الأرض بإفريقية، وصعوبة التمييز بين كل نوع منها، وبالتالي مدى قابليتها للوقف أم لا؟ وربما هذا التضارب والضبابية في الموقف، هي التي منحت سلطان الموحدين عبد المؤمن بن علي فرصة لفرض الخراج على أرض المغرب سنة ٥٥٥هـ/١١٦٠م، بعد أن مسحها بالفراسخ والأميال طولا وعرضا [٢٨].

وعلى أية حال، فإن جزءا من هذه الأراضي على الأقل فتحت عنوة أي بالسيف، ولقد شكلت هذه الأراضي ملكية جماعية للأمة، كما هو حال أراضي السواد بالعراق، وهو ما استقر عنده رأي عبد الكريم الشبلي: «وتعود جذور الأحباس العامة بإفريقية إلى فترة الفتح وتركز الحضور العربي الإسلامي، ذلك أن الفتحات انجرت عن كسب الكثير من الأراضي العنوية التي ألحقت ببيت مال المسلمين، فحكم العنوة أنه لا يقسم ولا يباع بل يوقف فيكون خراجا للمسلمين أي تكون حبسا على بيت مال المسلمين. وما يهم فهو يرجع بالنظر إلى الإمام إن كانت غلة أموال فعلى منزلة ما يرى الوالي من وجه الصدقة، وإن كانت أرضا فهي لا تستغل إلا بقطيعة من الإمام أو بعطية من الإمام[٢٩].

شكل التصرف في هذه الأراضي، أي الأراضي العنوية أو حتى أراضي الجزاء أو الظهير، مشكلة كبيرة بما في ذلك مسألة وقفها، ومدى شرعية هذا العمل، باعتبار هذا النوع من الأراضي، هو إعطاء منفعة للاستغلال وليست تملكا نهائيا، لذلك لا يجب التصرف فيه بأي نوع من أنواع التصرفات مثل البيع والشراء والحبس. ولقد اعتبرت جل الأراضي بإفريقية لا سيما أراضي الساحل، أراضي ظهير، لا يجوز فيه الوقف[٣٠].

ويبدو أن الأوقاف ببلاد المغرب الإسلامي على عهد الدولة العبيدية- الفاطمية، تراجع حجمها، أمام إصرار هذه الدولة على تأميم أموال الأوقاف والمؤسسات الموقفة عليها. وأسندت هذه المهمة الي قضاتها، من ذلك ما قام به القاضي الفاطمي محمد بن عمر المروزي من مصادرة أموال الأوقاف والحصون وما فيها من سلاح، والقاضي محمد ابن عمران النفطي قاضي طرابلس الذي صادر بدوره أموال الأحباس، وتقرب بهذه الأموال إلى عبيد الله المهدي للحصول على منصب قاضي إفريقية سنة ٣١١هـ/٩٢٣م. وقام عبيد الله المهدي بدوره بالاستيلاء على قصر زياد والأوقاف التابعة له، لما استولى على مسجد عبد العزيز بن شيبة سنة ٣١٣هـ/٩٢٥م [٣١].

إن الدولة العبيدية ما قامت بهذه المصادرات في نظرنا لأموال الأوقاف ومؤسساتها، إلا من أجل مراقبة الوضع السياسي والعسكري، ذلك أن هذه الدولة الشيعية نبتت في بيئة

مذهبية معادية سنية وخارجية. وإن بقاء هذه المؤسسات وأموال الأوقاف دون مراقبة قد ينجر عنه خطر يهدد كيان الدولة برمتها. وإن الإقدام على هذه المصادرات قد ينبئ على جزالة وخطورة أموال الوقف قبيل قيام الدولة العبيدية. ولا نعتقد أن لهذا الموقف علاقة بمبدأ الإيمان بمشروعية الوقف في حد ذاته.

حاولت الدولة العبيدية من جهتها إنشاء مؤسسات وقفية تابعة لها أي تدين لها بالولاء، وتحت مراقبتها، مثلما قام به أبو القاسم بن عبيد الله من إنشائه لقرية قلمنجة، « واتخذها مدينة يسكنها الغريب السابل من هوارة ونفوسة. وهذا الجبل مأوى للصالحين وخيار المسلمين...[٣٢]» .

نتبين سياسة الدولة الفاطمية المالية بالخصوص لا سيما منها موقفها من الأوقاف من خلال محتوى الرسالة التي كتبها جوهر الصقلي إلى أهل الريف والصعيد المصريين على إثر فتحه لبلاد مصر بقوله: «...ثم عهد به سيدنا ومولانا أمير المؤمنين (يعني المعز لدين الله) من نشر العدل وبسط الحق، ورفع الظلم وقطع العدوان، ونفي الأذى والمساواة في الحق، وإعانة المظلوم وقمع الظالم، وأن أحكم في المواريث على كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأمرني أن أضع ما كان يؤخذ من تركه موتاكم لبيت المال من غير وصية للمتوفى واستحقاق لتصييرها بيت المال، وأن أتقدم في رم مساجدكم وتنزيهها وتزيينها بالفرش، وإعطاء مؤذنيها وقومتها ومن يؤم فيها أرزاقهم، وإدرارها عليهم، ولا اقطعها عنهم، ولا أدفعها إلى بيت المال، وإقامة من يشاء على ملته...[٣٣]».

إن هذه الرسالة التي هي كتاب الأمان الموجه لأهل مصر، والتي حررت في شعبان سنة ٣٥٨هـ/٩٦٨م، وتوجه بها جوهر إلى أهل الريف والصعيد في سنة ٣٥٩هـ/٩٦٩م، توضح نية الدولة الفاطمية في الإشراف المباشر على الأوقاف، بما في ذلك المساجد التي تعهدت برعايتها والإنفاق على المشرفين عليها.

فبالإضافة إلى البعد السياسي والمذهبي لهذه العملية، فإنها تسمح لها كذلك، بوضع يدها على أموال الأوقاف مباشرة. وحاول المعز لدين الله من خلال هذه الرسالة الإيحاء بأنه لا ينوي التعدي على أموال الناس بدليل إبطاله لتقليد كان ممارسا، والمتمثل في رجوع مال الميت الذي لا وارث له إلى بيت المال. طبعا وشتان بين قيمة هذه الأموال التي أظهرت رغبته في التنازل عنها، مقابل ضخامة أموال الأوقاف التي يحاول الاستلاء عليها.

وبمجرد انتقال المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر، شرع في تطبيق سياسته الجديدة فيما يخص الأوقاف: «... فلما قدمت الدولة الفاطمية من الغرب إلى مصر بطل تحبيس البلاد، وصار قاضي القضاء يتولى أمر الأحباس من الرباع، وإليه أمر الجوامع والمشاهد، وصار للأحباس ديوان مفرد، وأول ما قدم المعز أمر في ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وثلاثمائة (٩٧٣م) بحمل مال الأحباس من المودع إلى بيت المال الذي لوجوه البر. وطولب أصحاب الأحباس بالشرائط ليحملوا عليها وما يجب لهم فيها. وللنصف من شعبان ضمن الأحباس محمد بن القاضي أبي الطاهر محمد بن أحمد بألف ألف وخمسمائة ألف درهم في كل سنة يدفع إلى المستحقين حقوقهم ويحمل ما بقى إلى بيت المال[٣٤]».

لم تقتصر الدولة الفاطمية على مصادرة

أحباس المسلمين، وتعجيز أصحاب الممتلكات الوقفية والمنتفعين منها باستظهار الوثائق الثبوتية، وإنما تعدت ذلك إلى أحباس أهل الذمة من النصارى، حيث أمر الحاكم بأمر الله الفاطمي سنة ٣٧٨هـ/٩٨٨م" بالقبض على ما هو محبس على الكنائس من الأملاك، وأدخلها في الديوان، وكتب لسائر الأعمال بذلك...[٣٥]».

ولقد وجدت السياسة الفاطمية في مراقبة المساجد، لا سيما من حيث التمويل، ترجمة عملية لها من خلال سياسة الحاكم بأمر الله في الإنفاق على المساجد، وكذلك في عودة الدولة الفاطمية إلى تحبيس الضياع هي الأخرى للنفقة على المساجد والمارستانات[٣٦]، وهذا ما تجلى في حوادث سنة ٤٠٣هـ/١٠١٢م، وسنة ٤٠٥هـ/١٠١٤م: «وقال المسيحي في حوادث سنة ثلاث وأربعمائة: وأمر الحاكم بأمر الله بإثبات المساجد التي لا غلة لها، ولا أحد يقوم بها، وما له منها غلة لا يقوم بما يحتاج إليه، فأثبت في عمل، ورفع إلى الحاكم بأمر الله، فكانت عدة المساجد على الشرح المذكور ثمانمائة وثلاثين مسجداً، وبلغ ما تحتاج إليه من النفقة في كل شهر تسعة آلاف ومائتان وعشرون درهما، على أن لكل مسجد في كل شهر اثني عشر درهما. وقال في حوادث سنة خمس وأربعمائة: وقرئ يوم الجمعة ثامن عشر صفر سجل بتحبيس عدة ضياع وهي أطفيح، وصول، وطوخ، وست ضياع أخر، وعدة قياسر وغيرها على الفقراء والمؤذنين بالجوامع، وعلى المصانع والقوام بها، ونفقة المارستانات وأرزاق المستخدمين فيها وثمن الأكفان [٣٧]».

يتضح من هذه الإجراءات، أن هناك مساجد على عهد الحاكم بأمر الله، كانت لها مواردها الخاصة بها. وهنا نتساءل، هل هذا يعني تراجع الدولة الفاطمية عن سياسة تأميم المساجد التي شرعت فيها بانتقالها إلى مصر؟ كما أن عدد المساجد المذكورة، والموجبة لتدخل السلطة للإنفاق عليها، هل كان هذا العدد يعني مصر فقط أم كل البلاد التابعة للدولة الفاطمية؟ وهل كانت هذه المساجد تهم المساجد غير الشيعية كذلك؟

عموما نسجل تراجع الأوقاف على عهد الدولة الفاطمية، رغم أن الفاطميين أنفسهم عقدوا عدة أوقاف، إلا أن سياستهم الإدارية في مصادر الكثير من الأوقاف، وإشرافهم على المساجد وبقية المؤسسات الوقفية، جعل الأوقاف والإقبال على الوقف في حالة انحسار وتراجع مستمر.

أما على العهد الزيري، فيبدو أن الأوقاف عادت إلى الازدهار من جديد، سواء الأوقاف العامة أو الخاصة، فبانحسار النفوذ السياسي للفاطميين على بلاد المغرب، عاد الأمراء والأفراد إلى الوقف من جديد. وتردد مسائل ذات علاقة بالأوقاف تعود إلى هذه المرحلة في كتب النوازل مما يعد مؤشرا مهما على كثرتها وازدهارها[٣٨].

وهناك مؤشرات، تدل على بداية الوقف على قبور بعض الصالحين، التي تحولت إلى زاويا، وهذه الظاهرة هي أكثر ارتباطا بالمجتمع الريفي [٣٩] ، وهي تعكس تطور التيار الصوفي كذلك في بلاد المغرب. إلا أن الفوضى التي سوف تعرفها بلاد المغرب بعد الزحف الهلالي انطلاقا من منتصف القرن ٥هـ/١١م، سوف تؤثر دون شك في مختلف وجوه الحياة ، لا سيما مظاهر الحياة المستقرة بما فيها الوقف والمؤسسات الوقفية، والتي سوف تعرف تراجعا

عما كانت عليه من قبل لا سيما في مناطق الصراع بين الدولة الزيرية والحمادية من جهة والقبائل الهلالية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من عظمة الدولة المرابطية، واتساع ملكها، إلا أن ظاهرة الوقف بها يبدو أنها كانت قليلة، أو أن المصادر لم تحرص على تسجيل ما كان بها من أوقاف. هذا إذا ما استثنينا التوسعة التي تمت في مسجد القرويين على عهد أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين، حيث أنه لما ضاق الجامع بالمصلين، واتخذوا من الطرقات والأسواق مصليات لهم لا سيما أيام الجمعة والأعياد، بادر شيوخ البلد وفقهائها بتوجيه طلب إلى قاضي المدينة عبد الحق بن عبد الله بن معيشة الغرناطي سنة ٥٢٩هـ/(١١٣٤م)، قدموا فيها اقتراحات لكيفية توسعة الجامع، ووضحوا له طرق تموين مشروع البناء والتوسعة، ومن بين ما اقترحوه عليه استغلال أموال أوقاف مساجد فاس التي كان مقدارها ضخما، لكنها مستغلة من قبل سكان فاس ومتعدي عليها من قبلهم. وعرض القاضي الأمر علي الأمير علي بن يوسف فاستحسن المبادرة، واعتبرها من الأمور الشرعية الواجبة في الملة الإسلامية، وحوسب النظار ووكلاء الأوقاف، «فيذكر أن الذي أبرزته المحاسبة في ذلك ثمانون الف دينار فضة[٤٠]»، ولقد تواصلت أعمال هذه التوسعة التي كانت ضخمة على أيام القاضي – قاضي المدينة – الفقيه عبد المالك ابن البيضاء القيسي في سنة ٥٣٧هـ(١١٤٢م) «وكان الفراغ من هذه الزيادات في شعبان سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة (١١٤٣م)[٤١]».

إن حادثة توسعة جامع القرويين، تبين أن عمليات الوقف على عهد الدولة المرابطية، كانت جارية بدليل ما تم استصفاؤه من النظار والوكلاء على الأوقاف من أموال ضخمة، كانت بيد غير مستحقيها ولا على ما وقفت عليه. وهذا ما يجعلنا نتحفظ حيال الحكم أو الاستنتاج الذي خرج به الدكتور سعيد بوركبة عن هذه الأوقاف ودورها على العهد المرابطي بقوله: «وأنه باستقرائنا كتب التاريخ المغربية، والبحث في مضامينها، لم نكد نجد مؤلفا من مؤلفيها – حسب ما وقفنا عليه – نص على ان الأوقاف كانت موردا لمركز تعليمي، ولا سيما في مطلع دولة المرابطين العتيدة[٤٢]».

إنه لم تظهر أية مؤشرات على العهد المرابطي، قد توحي أن عمليات الوقف سوف تتوقف أو تتراجع عما كانت عليه من قبل، إلا أن العمر القصير لهذه الدولة العظمى، والأحداث المتسارعة على عهدها من التوسع إلى الانحسار، والتي تمت في مدة وجيزة أو قياسية نسبيا، لم تجعلها تتم بالاستقرار مدة طويلة، قد تكونت وراء عدم تطور وازدهار الوقف لا سيما الوقف العام.

وكما كانت المعلومات عن الوقف في الدولة المرابطية ضئيلة، فكذلك الحال بالنسبة للدولة الموحدية، وإن توفرت نصوص لعدد من أعمال الوقف من قبل خلفاء الدولة الموحدية الكبار أكثر مما تتوفر على عهد المرابطين، فهذا عبد المؤمن بن علي يوقف مجموعة من الحوانيت على أبناء رجل بجاني كان قد أحسن إليه هو وأصحابه حين رجوعه مع ابن تومرت. وكان هذا الوقف سنة ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م، وهو في طريق عودته من إفريقيا بعدما ألحقها بدولته المترامية الأطراف. والنص الذي يشير إلى هذه الحادثة أورده صاحب المعجب بقوله «... ثم كر عبد المؤمن راجعا من إفريقية، بعدما

استولى على بلادها ودان له أهلها، فأخبرني بعض أشياخ الموحدين من ذوي التحصيل منهم الثقة أن عبد المؤمن مر في طريقه راجعا من إفريقيا ببجاية، فدخل البلد متنزها فيه، فمر بسويقة بناحية باب من أبوابها يدعى باب تاطنت، فوقف ووقفت معه وجوه دولته، فسأل عن بياع بها سماه بإسمه، فأخبره أهل السويقة بوفاته فقال: هل خلف عقبا؟ فقالوا: نعم، فأمر بشراء جميع الدكاكين التي بتلك السويقة وأوقفها عليهم، وأمر لهم بمال كثير، ثم التفت إلى بعض خواصه وقال له: أتيت إلى هذا البياع ولي للإمام – يعني ابن تومرت – ولجماعة من أصحابنا من الطلبة أيام لم نطعم فيها، وما معي إلا سكين الدواة، فأخذت منه خبزا وإداما، ثم وضعت عنده السكين رهنا على ذلك، فأبى قبولها وقال لي: إني توسمت فيك الخير، فمتى أعوزك شيء فهلم الدكان فهو بين يديك وبحكمك!فحقه علي اكثر من هذا[٤٣]».

وجاء وقف عبد المؤمن بن علي على عقب هذا التاجر صاحب الدكان الذي أحسن إليه، من باب رد الفضل إلى أهله، وحتى يضمن لأولئك العقب من الابناء وغيرهم موردا يستعينون به على نوائب الدهر.

ويواصل صاحب المعجب نقل مآثر الخلفاء الموحدين، وجاء الدور على أبي يوسف يعقوب الموحدي(ت٥٩٥هـ) الذي كان يكثر من الصدقات: «وكان كثير الصدقة، بلغني أنه تصدق قبل خروجه إلى هذه الغزوة – أعني التي كانت فيها الوقعة الكبرى (الأرك) – بأربعين ألف دينار، خرج منها للعامة نحو من نصفها، والباقي في القرابة، أدركتهم وقد قسموا مدينة مراكش ارباعا، وجعلوا في كل ربع أمناء معهم الأموال يتحرون بها المساتير وأرباب البيوتات. وكان كلما دخلت السنة يأمر أن يكتب له الأيتام المنقطعون فيجمعون إلى موضع قريب من قصره، فيختنون ويأمر لكل صبي منهم بمثقال وثوب ورغيف ورمانة، وربما زاد على المثقال درهمين جديدين. هذا كله شاهدته لا أنقله على أحد من الناس[٤٤]».

إن هذه المبرات وإن لم تظهر في شكل وقف صريح، إلا أنها تؤدي معناه، وفيها إحسان إلى الضعفاء والمساكين والأيتام والقربى. ولما كانت هذه الأعمال مستمرة، فإن القائمين عليها، كانوا يضطلعون بمهام المؤسسات الخيرية التي تقدم المساعدات بالمناسبات الدينية والمواعيد الاجتماعية، أو طوال السنة.

ومن أعظم ما ينسب إلى الخليفة الموحدي أبي يوسف يعقوب، بناؤه بيمارستانا بمدينة مراكش، والذي جاء وصفه، وفي وصف الخدمات التي كان يقدمها إلى مرتاديه من المرضى، وتفتقد الخليفة له ما يلي: «وبنى بمدينة مراكش بيمارستانا ما أظن أن في الدنيا مثله، وذلك أنه تخير ساحة فسيحة بأعدل موضع في البلد، وأمر البنائين بإتقانه على أحسن الوجوه، فأتقنوا فيه من النقوش البديعة والزخاريف المحكمة مما زاد على الاقتراح، وأمر أن يغرس فيه مع ذلك من جميع الأشجار المشمومات والمأكولات، وأجرى فيها مياها كثيرة تدور على جميع البيوت، زيادة على أربع برك في وسطه، إحداها رخام أبيض، ثم أمر له من الفرش النفيسة من أنواع الصوف والكتان والحرير والأديم وغيره بما يزيد على الوصف ويأتي فوق النعت، وأجرى له ثلاثين دينارا في كل يوم برسم الطعام وما ينفق عليه خاصة، خارجا عما جلب إليه من الأدوية

وأقام فيه من الصيادلة لعمل الأشربة والأدهان والأكحال، وأعد فيه للمرضى ثياب ليل ونهار للنوم، من جهاز الصيف والشتاء، فإذا نقه المريض فإن كان فقيرا أمر له عند خروجه بمال يعيش به ريثما يستقل، وإن كان غنيا دفع إليه ماله وترك وسببه، ولم يقصره على الفقراء دون الأغنياء، بل كل من مرض بمراكش من غريب حمل إليه وعولج إلى أن يستريح أو يموت. وكان في كل جمعة بعد صلاته يركب ويدخله، ويعود المرضى ويسأل عن أهل بيت أهل بيت، يقول: كيف حالكم؟ وكيف القومة عليكم؟ إلى غير ذلك من السؤال، ثم يخرج، لم يزل مستمرا على هذا إلى أن مات رحمه الله[٤٥]».

وسوف تشهد عملية الاهتمام بالمرضى، وبناء المارستانات، والإنفاق عليها من أموال الأوقاف تطورا ملحوظا مع دول المغرب الإسلامي خلال الثلث الأخير من العصور الوسطى، لا سيما مع المرينيين والحفصيين والزيانيين.

ويشير نجم الدين الهنتاتي أن بعض الخواص عمدوا إلى إحياء بعض الأوقاف القديمة بإفريقية «فقد عمر أبو الحجاج يوسف بن حسون المقري(ت قبل ٥٨٠هـ/١١٨٤م) مسجد الأنصار بعد خرابه[٤٦]»، دون أن يحدد موقع هذا المسجد، ولا التعريف بصاحبه الذي بناه.

ومن أوثق النصوص التي تشير إلى تحبيس الخلفاء الموحدين، نصا التحبيس اللذين نشرتهما مجلة إيسبريس (Hesperis). يشير النص الأول إلى تحبيس الخليفة الموحدي أبي حفص عمر المرتضى (أواسط القرن السابع الهجري)، ويظهر من خلال النص – الذي جاءت العديد من عباراته ناقصة، وبعض كلماته متبورة – أن الأمر المحبس عبارة عن نسخ من القرآن الكريم. أما النص الثاني فيتضمن تحبيس لنسخ من كتاب على الجامع العتيق (جامع السقاية)، على أن يسمح لأي قارئ بالجامع المذكور قراءة هذا الكتاب شريطة ألا يخرج الكتاب من الجامع. وهذا آخر ما حبسه الخليفة عمر المرتضى وكان هذا التحبيس سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م[٤٧].

ويشير الدكتور سعيد بوركبة نقلا عن العلامة محمد المنوني رحمة الله، أن ذات الخليفة أي عمر المرتضى، «حبس السفر السفر الرابع من كتاب التمهيد (لابن عبد البر) على من يقرأ فيه من المسلمين – وفرهم الله تعالى – بمدرسة العلم بالجامع المرتضى – شرفه الله تعالى – من حضرة مراكش[٤٨]» . وهذا التحبيس يعود إلى غرة شعبان ٦٥٨هـ/١٢٥٩م.

ويورد التادلي الصومعي نصا، وإن كان يتحفظ حياله باستعماله لعبارتي: «يحكى»و «زعموا» أن الخليفة الموحدي يعقوب المنصور، كان يعظم الشيخ أبي العباس أحمد ابن جعفر الخزرجي المعروف بالنسبتي (٥٢٤-٦٠١هـ/ ١١٢٩-١٢٠٤م)، و«أنه حبس عليه زاوية للفقراء ورباطا ومدرسة، وزعموا أن ذلك كان بأحواز الكتبيين والله أعلم[٤٩]».

إن هذه الأمثلة والشواهد من النصوص، تبين أن الوقف كان حاضرا لدى الموحدين، ولا سيما مع بعض خلفائهم، إلا أن عمليات الوقف هذه تبقى دون ما سوف تبلغه في القرون اللاحقة.

وإن جل الدراسات المهتمة بالموضوع، أو بمواضيع قريبة من الوقف، تجمع على أن

الانتشار الواسع لظاهرة الوقف، تبدأ مع القرن السابع الهجري (ق١٣م)، وخاصة مع القرن الثامن الهجري (ق١٤م)، فعبد العزيز بن عبد الله، يؤكد أن تبلور الاتجاه الحبسي في المغرب كان على الخصوص منذ عهد المرينيين[٥٠]. أي مع القرن السابع الهجري، بينما يرى إبراهيم حركات، أن توسع ظاهرة الوقف، كانت مع القرن الثامن الهجري (ق١٤م): «وحتى القرن السابع كانت أوقاف فاس وعموم المغرب قليلة حسب ما نقله العمري عن ابن سعيد المغربي، لكن القرن الثامن تحول هذا الشح فيه إلى سخاء شامل عم الحكام والسكان معا، وهو ما نلاحظه بالأندلس أيضا [٥١] ».

وهذا ما سوف نفرده بدراسة خاصة استكمالا للموضوع مستقبلا باتركيز على كتب النوازل خاصة.

* * *

الهوامش

١ – نجم الدين الهنتاتي :"الأحباس بإفريقية وعلماء المالكية إلى منتصف القرن ٦هـ/١٢م"، الكراسات التونسية، العدد ١٤٧، سنة ١٩٩٦، ص ٨٢.

٢ – المرجع نفسه، ص ٨٣.

٣ – السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب الكبير، الجزء الثاني(العصر الإسلامي دراسة تاريخة وعمرانية وأثرية) دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٩٩.

٤ – المرجع نفسه، ص ٤٥٩.

٥ – المرجع نفسه، ص ٤٥٨.

٦ – نجم الدين الهنتاتي، المرجع السابق، ص ٨٤.

٧ – السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص ٤٦١.

٨ – المقري التلمساني أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تعليق مريم قاسم طويل ويوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ه/١٩٩٥م، الجزء السادس، ص ٧٨.

٩ – ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق محمد ناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦ه/١٩٨٦م، ص ٣٥-٣٦.

١٠ – المصدر نفسه، ص ٣٦.

١١ – ابن أبي زرع علي الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك الغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٢، ص ٢١.

١٢ – المصدر نفسه، ص. ٣٨.

١٣ – المصدرنفسه، ص. ٤٦.

١٤ – المصدرنفسه، ص. ٥٤.

١٥ – المصدر نفسه، ص. ٥٥.

١٦ – يعود الأمر ببناء هذا الجامع إلى حسان بن النعمان الغساني (ولي ما بين ٧٣- ٧٨ه) زهناك من يقول أن تاريخ التولية كان في سنة ٧٦ ه ، وكان في الأصل ديرا للرهبان تخلوا عنه، ثم وسعه عبيد الله بن الحبحاب، وضم إليه زيادة الله بن الأغلب زيادات كثيرة، ثم تكاملت ضخامته في أيام ملوك بني حفص. وجاء في وصف حسان ابن النعمان: " ومهد الطرقات وشيد المحارس والرباطات لإيواء الجنود والمرابطين، ودفع الناس إلى العمارة وتجديد الغراسة وإحياء الأراضي الموات، وإنباط المياه، ونشط لإقامة المساجد وتعميرها في الجهات التي اعتنق أهلها الإسلام فوسع جامع عقبة:"أنظر عبد العزيز الثعالبي، تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، جمع وتحقيق أحمد بن ميلاد ومحمد إدريس، وتقديم ومراجعة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠ه/١٩٩٩م ص ٧٠ وص ٧٨-٧٩.

١٧ – السيد عبد العزيز، المرجع السابق، ص ٤٣٦.

١٨ – المرجع نفسه، ص ٤٤٣.

١٩ – البكري أبو عبيد، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، مطبعة المثنى، بغداد، دون تاريخ، ص ٣٥.

٢٠ – المصدر نفسه، ص ٣٥- ٣٦.

٢١ – المصدر نفسه، ص ٣٦.

٢٢ – السيد عبد العزيز سالم ، المرجع السابق، ص ٤٤٩- ٤٥٠.

٢٣ – ابن الحوقل النصيبي أبو القاسم، كتاب صورة الأرض، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، دون تاريخ، الجزء الأول ص. ٧٣.

٢٤ – السيد عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص ٤٤٧- ٤٤٨.

٢٥ – نجم الدين الهنتاتي، المرجع سابق، ص. ٨٦.

٢٦ – أحمد بن خالد أبو العباس الناصري، الاستقصا لأخبار دول الغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب الدار البيضاء، المغرب، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، الجزْ الأول، ص. ١٤٦.

٢٧ – محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، منشورات كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تونس الأولى، ١٩٩٩، الجزء الأول، ص ٣٠٥ – ٣٠٦.

٢٨ – أحمد بن خالد أبو العباس الناصري، المرجع السابق، الجزء الثالث، ص ١٣٩.

٢٩ – عبد الكريم الشبلي: " التصرف في الأحباس العامة بإفريقية من القرن الأول إلى القرن الرابع الهجري ٧-١١م)" محاضرة ألقيت في الملتقى الدولي العلمي حول التصرف في أملاك الدولة عبر التاريخ بالانطلاق من فتاوى قيروانية – مارس ١٩٩٨. المحاضرة مرقونة لدي، ص. ٣.

٣٠ – محمد حسن، المرجع السابق، ص. ١٣٨.

٣١ – نجم الدين الهنتاتي، المرجع السابق، ص. ٩٨.

٣٢ – البكري أبو عبدالله، المصدر السابق، مطبعة الحكومة، الجزائر، ١٨٥٧ ،ص.٣٦.

٣٣ – الصنهاجي أبو عبد الله محمد، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق وتعليق جلول أحمد البدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص ٥١.

٣٤ – المقريزي تقي الدين أبو العباس أحمد، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، الجزء الثاني، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة، دون تاريخ، ص.٢٩٥.

٣٥ – المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. ٢٦٤.

٣٦ – البيمارستان: " البيمارستان(بفتح الراء وسكون السين) كلمة فارسية مركبة من كلمتين: بيمار بمعنى مريض أو عليل أو

مصاب، و(ستان) بمعنى مكان أو دار، فهي إذاً دار المرضى، ثم اختصرت في الأستعمال، فصارت مارستان كما ذكرها الجوهري في صحاحه. وكانت البيمارستانات من أول عهدها إلى زمن طويل مستشفيات عامة، تعالج فيها جميع الأمراض والعلل..إلا أن أصحابتها الكوارث ودار بها الزمن، وحل بها البوار، وهجرها المرضى، فأقفرت إلا من المجانين حيث لا مكان لهم سواها، فصارت كلمة مارستان إذا سمعت لا تنصرف إلا إلى مأوى المجانين".

أحمد عيسى بك، تاريخ البيمارستانات في الإسلام، دارالرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١ه/١٩٨١م، ص ٤.

٣٧ – المقريزي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص.٢٩٥.

٣٨ – نجم الدين الهنتاتي، المرجع السابق، ص. ١٠٥.

٣٩ – المرجع نفسه، ص.١٠٧.

×" أي ما يفوق سبعة وثمانيين مليوناً من الفرنكات القديمة، علما أن الدينار المرابطي كان يتراوح بين ٣،٤٥٣ غرام و ٣،٨٦٦ غرام". السعيد بوركبة، دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية، الجزء الأول، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ٥٩.

٤٠ – الجزنائي علي، جنى زهرة الآس في بناء مدينة الفاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الطبعة الثانية، المطبعة الملكية، الرباط، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ٦٧-٦٨.

٤١ – المصدر نفسه، ص. ٦٨.

٤٢ – السعيد بوركبة، المرجع السابق، ص. ٥٨.

٤٣ – المراكشي عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين، تحقيق محمد سعيد العريان، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة، دون تاريخ، ص.٣٠١.

٤٤ – المصدر نفسه، ص. ٣٦٤.

٤٥ – المصدر السابق، ص ٣٦٤-٣٦٥.

٤٦ – نجم الدين الهنتاتي، المرجع السابق، ص. ١٠٨.

٤٧ – راجع محتوى النصين في

Gaston deverdun et Mohamed Ben Abdeslem Ghiati:" Deux tahbis" Almohades (Milieu du XIIIe). Hesperis. Tome XLI. p 412et 415.

٤٨ – سعيد بوركبة، دور الوقف في الحياة الثقافية...، المرجع السابق، الجزء الأول، ص. ٧٥.

٤٩ – التادلي الصومعي أحمد، كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزي، تحقيق علي الجاوي، مطبعة المعارف، الرباط، ١٩٩٦، ص٢٣١.

٥٠ – عبد العزيز بن عبد الله، تاريخ الحضارة المغربية، دار السلمي للتأليف والترجمة والنشر والتوزيع، مطبعة الجامعة ، الدار البيضاء، المغرب، الجزء الأول، ١٩٦٢، ص ١٤١.

٥١ – إبراهيم حركات، النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط حتى القرن ٩ه/١٥م، دار إفريقية الشرق، الدار البيضاء، ١٩٩٦، ص ٢١٧.

* * *

